وفي العتق البقية وفي القصاص الدية فقط ويضمن الفرع ان رجع
لان الأصل ان قال ما اشهد به على شهادتي ولو قال اشهد به و
غلطت ضمن عند محمد لا عندهما وان رجع الأصل والفرع ضمن
الفرع فقط وعند محمد يضمن المشهود على الفريقين شاء وقوة الفرع
كذب أصلي وغلطه ليس بشيء ولو رجع المزكي مع التركية ضمن خلافا لهما
ولا يضمن شاهد الاحصان برجوعه ولو رجع شاهد اليمين و
شاهد الشرط ضمن شاهد اليمين خاصة ولو رجع شاهد الشرط
وحده اختلف المشايخ فيه من غرائب شهد زور اشهر ولا يعزر
وعندهما يوجع ضربا وجيعا ويحبس كما في الوكالة وهو اقامة الغير مقام
في التصرف وشرطها كون الموكل مما يملك التصرف والوكيل يعقل العقد
ويقصد فيصح توكيل المحجور المأذون حرا بالغا او مأذونا
او صبيا عاقلا او عبدا محجورين بكل ما يعقده هو بنفسه وبما
كل حق وباستيفائه الا في حد وقود ومن غيبة الموكل وبالخصومة في حق
بشرط رضى الخصم المزومها الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه
حضور مجلس الحاكم او غائبا مسافة سفر او مريضا للسفر او
محذرة غير مستاة الخروج الى مجلس الحاكم وعندهما يشترط رضى
الخصم وحقوق عقد يضيف الوكيل الى نفسه كبيع وإجارة وصلح

عن اقرار تعلق به ان ليس بمحجور فيسلم المبيع وتسلمه
ويقبض الثمن ويطالب به ويرجع به عند الاستحقاق ويخاصم
في عيب شرية ويرده به ان لم يسلم الى موكل بعد تسليمه لا
الا بإذنه ويخاصم في عيب مبيعه وفي شفعة ان كان في يده وكذا
بشفعة شربه والملك يثبت للموكل ابتداء فلا يعتق قريب
وكيل شراء وحقوق عقد يضيفه الموكل تتعلق بالوكيل كنكاح و
خلع وصلح عن انكار أو دم عمد وكتابة وعتق مال وهبة وصدقة
واعارة وايداع ورهن واقراض وشركة ومضاربة فلا يطالب
وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا بد للقابض والمشتري
من الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالب الوكيل ثانيا
وان كان للمشتري على الوكيل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان
له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف وعليه الوكيل للموكل وان كان
دين عليهما فالمقاصة بدين الموكل دون

باب الوكالة بالبيع والشراء

لا يصح توكيل بشراء شيء يشمل اجناسا
كالرقيق والثوب والدابة او ما هو كالاجناس كالدار والا بين الثمن
فان سمى نوع الثوب كالهروي جاز وكذا سمى نوع الدابة كالفرس
والبغل وبين ثمن الدار والحانوت وبين جنس الرقيق كالعبد ونوعه

Copyright © King Saud University